



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاحد 27 جانفي 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

• الافتتاحية

3 الافتتاحية

- 3..... صناعة : تسجيل أزيد من 2.200 مشروع سنة 2018 بقيمة تفوق 1.000 مليار دج (واج)
- 3..... في حوار لمجلة "أوكسفورد بيزنس غروب" .. الرئيس بوتفليقة يوضح معالم المرحلة القادمة: مواصلة الإصلاحات..
- 4..... دعم الاستثمار وتحسين معيشة الجزائريين (الشروق اليومي)
- 7..... الرئيس بوتفليقة: التنوع الاقتصادي هدف "محوري" وغاية "لا مفر منها" (واج).....
- 9..... تقرير مجمع أكسفورد 2018 : ينبغي على الجزائر تسريع تنوعها الاقتصادي (واج).....
- 10..... مؤكدا الأولوية الممنوحة للولايات المنتجة : أويحيى يجدد دعم الدولة لتنمية المناطق الفلاحية (المساء).....
- 11..... تطوير البتروكيماويات: عدة مشاريع للشراكة في طور المفاوضات(واج)
- 12..... عنابة: تسرب كميات هائلة من المياه إلى مركب سیدار الحجر وتوقيف مؤقت لمنشآتة الصناعية (واج).....
- 12..... الشروع في عملية رقمنة إدارات المالية لمجابهة التهرب الجبائي (واج).....
- 13..... حمودي: 15 يوما فقط لدراسة ملفات الإستفادة من قروض "الكناك" (النهار اونلاين).....
- 13..... "أونساج" و"كناك": إنشاء أزيد من 1.2 مليون منصب شغل مباشر عند نهاية 2018 (واج).....
- 15..... الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: رفع سن المستفيدين إلى 55 سنة (واج)
- 15..... الجزائر بحاجة إلى هيئة مكلفة بترقية الوجهة السياحية (الإذاعة الجزائرية).....
- لوكال يطمئن بشأن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي : بنك الجزائر يطبق أدوات كافية لتحييد الزيادة في السيولة
- 16..... (المساء)

17 تعاون وشراكة

- 17..... الدورة ال9 للجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية-الروسية من 28 إلى 30 يناير بموسكو (واج)
- 17..... جلاب : مراجعة التنظيم القانوني المسير لتجارة المقايضة لإعطائها أكثر فعالية (واج).....

يقظة إعلامية Erreur ! Signet non défini.

الافتتاحية

صناعة : تسجيل أزيد من 2.200 مشروع سنة 2018 بقيمة تفوق 1.000 مليار دج (واج)



تم خلال سنة 2018 تسجيل أزيد من 2.200 مشروع في مجال الصناعة بقيمة تفوق 1.000 مليار دج بهدف تطوير الصناعة الجزائرية، حسبما أكده يوم السبت بالعاصمة وزير الصناعة و المناجم يوسف يوسف. وقال السيد يوسف خلال ندوة صحفية بعد تدشينه برفقة والي العاصمة عبد القادر زوخ لوحدة "نوفاتيس تكنولوجي" لصناعة زجاج النظارات الطبية بالكاليتوس و كذا للوحدة الصناعية لتحويل الورق "الهلال" بوادي السمار أن هذه المشاريع المسجلة بغضون العام الفارط ستسمح بتوفير أكثر من 100 ألف منصب شغل جديد. وأبرز بخصوص الإحصائيات المتعلقة بالنمو الصناعي خارج قطاع المحروقات بالجزائر أنه سيتم خلال الأشهر القادمة وضع دليل للشركات ذات النشاط الصناعي (يتضمن كل المعلومات المتعلقة بنشاطاتها) موضحا ان المؤسسات العمومية قامت بتقديم الإحصائيات المتعلقة بها فيما يتم ذلك تدريجيا فيما يتعلق بمؤسسات القطاع الخاص. و لفت الوزير أن قانون المالية لسنة 2019 "يلزم" جميع المؤسسات سواء كانت عمومية أو خاصة ان تقوم بتقديم الإحصائيات المتعلقة بنشاطها وذلك بهدف حماية المنتج الجزائري. و ثمن السيد يوسف بعد قيامه بتدشين وحدة "نوفاتيس تكنولوجي" لصناعة زجاج النظارات الطبية بالكاليتوس و وحدة "الهلال" لتحويل الورق ببلدية وادي السمار هذه الانجازات خصوصا و أن هذه الوحدتين الصناعيتين تعتمدان على التكنولوجيات المتطورة والآلات الحديثة التي يتحكم في تسييرها إطارات و تقنيين " جزائريين". و تطمح وحدة "نوفاتيس تكنولوجي" لصناعة زجاج النظارات الطبية بالكاليتوس التي تشغل 250 عامل لإنتاج 7 مليارات وحدة من الزجاج الطبي سنويا مع التوجه بعدها نحو التصدير، حسب مسيري الوحدة . كما ستعمل على تكوين إطارات جزائرية في هذه التكنولوجيا الحديثة (سويسرية) مع إنشاء وكالات لتسويق هذا المنتج (الزجاج الطبي) من صنع جزائري 100 بالمائة عبر مختلف ولايات الوطن. أما بخصوص شركة "الهلال" لتحويل الورق فهي تتوفر على 6 وحدات عبر الوطن (بعد تدشين وحدة وادي السمار) مع طاقة إنتاج إجمالية تبلغ 120 مليون كراس مدرسي في العام. و حسب المسيرين، فإن هذه المؤسسة استطاعت منذ تأسيسها سنة 1993 من تحقيق الاكتفاء الذاتي مع شروعاتها في عمليات التصدير نحو عدد من الدول على غرار تونس و المغرب. و ستوقع الشركة عدة اتفاقيات مع دول افريقية على غرار بوركينا فاسو و مالي و النيجر لتصدير منتوجاتها نحو هذه البلدان. وقال السيد يوسف في هذا الصدد ان الصناعة الجزائرية تتطور يوما بعد يوم بفضل الاستقرار الذي تعرفه البلاد سياسيا و أمنيا و بفضل توجهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وقال بخصوص صناعة الورق أنه لا بد من التفكير في كيفية توفير المادة الأولية لهذه الصناعة بالجزائر من خلال استغلال مادة "الحلفاء" التي كانت تستغل فيما مضى لصناعة الورق وذلك لتفادي استيراد المادة الأولية للورق من الخارج.

في حوار لمجلة "أوكسفورد بيزنس غروب" .. الرئيس بوتفليقة يوضح معالم المرحلة القادمة: مواصلة الإصلاحات.. دعم الاستثمار وتحسين معيشة الجزائريين (الشروق اليومي)

أكد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، أن تنوع الاقتصاد الوطني هدف "محوري" وغاية "لا مفر منها"، وأن النتائج المحققة إلى حد الآن "ليست بالهينة" ولكنها تبقى "غير كافية".
في حوار نشر الأربعاء ضمن تقرير سنة 2018 حول الجزائر لمكتب النصح الاقتصادي "أوكسفورد بيزنس غروب"، أبرز الرئيس بوتفليقة أن "التنوع الاقتصادي هدف محوري وغاية لا مفر منها بالنسبة لمسعانا الاقتصادي، وتجسيده ليس سهلا، لأنه يتطلب سياسات اقتصادية وصناعية وفلاحية ملائمة والوقت والمثابرة في تطبيقه."

التنوع يستلزم حشد كافة الطاقات وجميع الفاعلين
وأكد الرئيس أن هذا التنوع "يستلزم أيضا حشد كافة الطاقات وجميع الفاعلين في التنمية سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية أو بالشركات الأجنبية التي يمكنها تقديم الكثير لاقتصادنا"، موضحا أن الأمر يتعلق بالتزام تم تبنيه منذ عدة سنوات ويجري تطبيقه ميدانيا.
وذكر بوتفليقة، بمختلف برامج الاستثمار العمومي التي ساهمت في تدعيم شبكة الهياكل القاعدية واستحداث مناصب شغل واثمين فرص الاستثمار وتعزيز القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، مشددا على سياسات إعادة التوزيع الصناعي ودعم الاستثمار التي ساهمت في بعث و بروز نشاطات صناعية (الحديد والصلب والصناعة الصيدلانية والسيارات والصناعة الالكترونية والغذائية والإسمنت...).

واستطرد رئيس الجمهورية بالقول: "إن المستوى الذي بلغه تنوع الاقتصاد الوطني ليس بالهين، لكنه يبقى اليوم غير كاف من أجل إعادة توازن القيم المضافة القطاعية بشكل دائم تشكيل خيار جاد للمحروقات من خلال ترقية صادرات السلع والخدمات".

مكافحة البيروقراطية.. دعم الاستثمار ودور القطاع الخاص
وأبرز رئيس الدولة ثلاثة عوامل يتوقف عليها نجاح مسار التنوع، حيث يتعلق الأمر، أولا، بدور القطاع الخاص "الضروري لنجاح هذا المسار"، مؤكدا أن "التنوع لا يمكن أن يتحقق دون حضور قوي ونشط للمؤسسة الخاصة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي".

وثانيا، فإن هذا التنوع - يضيف الرئيس - فإنه لن ينجح إلا إذا ارتكز على تحسين نوعية التسيير الاقتصادي، ليس فقط على مستوى المؤسسات والإدارات الاقتصادية للدولة، بل أيضا على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة. وثالثا، فإن مسار التنوع، يتطلب مكافحة صارمة لكل أشكال التسيير والممارسات البيروقراطية - حسب بوتفليقة - مشددا على ضرورة العمل أكثر على تحسين مناخ الأعمال، مؤكدا في هذا الإطار أنه "من غير المقبول أن تثبط المبادرات والإرادات الحسنة والالتزام الوطني والمالي للمقاولين بفعل سلوكيات بيروقراطية أو منفعية"، مذكرا بما تحقق في مجال التبسيط الإداري والتنظيمي من تقدم أكيد في إطار مسعى تحسين مناخ الأعمال الذي تمت مباشرته منذ سنوات. علينا تحقيق المزيد من التقدم ومواصلة الإصلاحات

الرئيس قال في هذا الشأن بأن "النتائج جلية في عديد مجالات الحياة اليومية للمواطن والمتعامل الاقتصادي (الحالة المدنية والعدالة والسجل التجاري والجمارك...)، ولكن علينا تحقيق المزيد من التقدم على هذا الدرب"، ويتطلب نجاح مسار التنوع، حسب بوتفليقة، في الاستمرار "بعزم" في برنامج الإصلاحات سواء على الصعيد المؤسسي والإداري أو في مجال الاقتصاد والمالية والبنوك، مشيراً بشأن سؤال حول النموذج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر من أجل تنميتها في أفق 2030، إلى أن الهدف من النهج الجديد المعتمد هو التصدي لمقتضيات الاقتصاد العالمي والتخفيف من آثاره وإقرار نمو على أسس "صحيحة ومستدامة"، مضيفاً إن "هذا المسعى القائم على نموذج النمو الجديد المعتمد سنة 2016، قد زادت من ضرورته الملحة التغييرات غير المنتظمة لأسواق النفط التي تؤثر سلباً على توازناتنا المالية الداخلية منها والخارجية".

واعتبر رئيس الجمهورية، أن هذا المسعى يتمثل أساساً في احتواء الاستثمارات في الهياكل الأساسية التي لا يكون لها صدى على قدرات الإنتاج والتخلص تدريجياً من عجز الميزانية وميزان المدفوعات وإضفاء الوضوح والشفافية على سياساتنا واستراتيجياتنا القطاعية ومواصلة تطهير مناخ الأعمال وترقية الصادرات، خاصة خارج المحروقات، عن طريق أعمال أكثر تنظيماً واستهدافاً.

ارتفاع النمو خارج المحروقات ما بين 2020-2030

من جهة أخرى، أوضح رئيس الجمهورية، أن الجزائر ستواصل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي لاسيما في القطاعات والشعب ذات القيمة المضافة العالية، على غرار الطاقات المتجددة والصناعات الزراعية الغذائية والخدمات والاقتصاد الرقمي والنشاطات البعيدة لقطاعي المحروقات والمناجم وكذا السياحة والمناطق اللوجيستية.

وأكد بوتفليقة "ما ننتظره من هذا المسعى الجديد ليس فقط استعادة توازن الحسابات العامة تدريجياً ولكن، وخاصة بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030، هو زيادة نمو الناتج المحلي الخام لاسيما خارج المحروقات وارتفاع محسوس للناتج المحلي الخام للفرد وكذا زيادة كبيرة لحصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية وكذا تحول لنموذجنا الطاقوي يسمح باقتصاد مواردنا غير المتجددة وتنوع الصادرات لدعم تمويل النمو".

غير أن نموذج النمو هذا الذي يجري تجسيده تدريجياً -يضيف الرئيس- "يمكنه أن يعرف تعديلات ظرفية تملها تذبذبات الاقتصاد العالمي وضغوطاته، ولكنه سيظل محافظاً على وجهته نحو اقتصاد منتج وفعال اجتماعياً ومتحرر تدريجياً من التبعية لعائدات صادرات النفط وحدها".

أهداف مراجعة قانون المحروقات.. والاستثمار بإفريقيا

وحول المراجعة الجارية لقانون المحروقات، أوضح رئيس الدولة، أن "هذا سيساهم بالتأكيد في تطوير شراكة رابح-رابح مع الشركات الأجنبية في هذا المجال"، مؤكداً أن إرادة الجزائر هي جعل إطارها التشريعي والتنظيمي المسير لقطاعات النشاطات "أكثر جاذبية".

وعن دور الجزائر في تعزيز التعاون الإفريقي البيئي، اعتبر الرئيس أن الاستثمار في تطوير إفريقيا يمثل "فرصة حقيقية يجب انتهاؤها" في عالم يواجه صعوبة في تحقيق نمو اقتصادي، مضيفاً "نحن مقتنعون بأن النشاطات والإمكانات المتاحة استغلالها هي ملائمة لإقامة شراكات جديدة بين المؤسسات الجزائرية والإفريقية".

كما جدد الرئيس مشاركة الجزائر "الفعالة" في المفاوضات حول إنشاء منطقة تبادل حر قارية بغية تحرير الطاقات وتشجيع المبادلات والمساهمة بذلك في تحوّل هيكلتي للبلدان الإفريقية.

هذه أهم مفاتيح المرحلة القادمة

"التنوع الاقتصادي هدف محوري وغاية لا مفر منها بالنسبة لمسعانا الاقتصادي وتجسيده ليس سهلاً، لأنه يتطلب سياسات اقتصادية وصناعية وفلاحية ملائمة والوقت والمثابرة في تطبيقه".

“إن المستوى الذي بلغه تنوع الاقتصاد الوطني ليس بالهين، لكنه يبقى اليوم غير كاف من أجل إعادة توازن القيم المضافة القطاعية بشكل دائم تشكيل خيار جاد للمحروقات من خلال ترقية صادرات السلع والخدمات.”

“التنوع لا يمكن أن يتحقق دون حضور قوي ونشط للمؤسسة الخاصة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي.”

“من غير المقبول أن تثبط المبادرات والإرادات الحسنة والالتزام الوطني والمالي للمقاولين بفعل سلوكيات بيروقراطية أو منفعية.”

“النتائج جلية في عديد مجالات الحياة اليومية للمواطن والمتعامل الاقتصادي (الحالة المدنية والعدالة والسجل التجاري والجمارك...) ولكن علينا تحقيق المزيد من التقدم على هذا الدرب.”

“المسعى القائم على نموذج النمو الجديد المعتمد سنة 2016، قد زادت من ضرورته الملحة التغيرات غير المنتظمة لأسواق النفط التي تؤثر سلبا على توازناتنا المالية الداخلية منها والخارجية.”

“ما ننتظره من هذا المسعى الجديد ليس فقط استعادة توازن الحسابات العامة تدريجيا ولكن، وخاصة بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030، هو زيادة نمو الناتج المحلي الخام لاسيما خارج المحروقات وارتفاع محسوس للناتج المحلي الخام للفرد.”

“يمكن للنموذج أن يعرف تعديلات ظرفية تملحها تذبذبات الاقتصاد العالمي وضغوطاته، ولكنه سيظل محافظا على وجهته نحو اقتصاد منتج وفعال اجتماعيا ومتحررا تدريجيا من التبعية لعائدات صادرات النفط وحدها.”

“نحن مقتنعون بأن النشاطات والإمكانات المتاحة استغلالها هي ملائمة لإقامة شراكات جديدة بين المؤسسات الجزائرية والإفريقية.”

بعث تطمينات تجاه الداخل والخارج

10 رسائل من بوتفليقة إلى المواطنين والمستثمرين والشركاء الأجانب

بعث رئيس الجمهورية في حوار مع مكتب النصح الاقتصادي “أوكسفورد بيزنس غروب” عدة رسائل مطمئنة ومحفزة، في شكل تعهدات دولة تجاه شركائها في الداخل والخارج، من مؤسسات ومتعاملين اقتصاديين ومستثمرين، وقبلهم تجاه الجزائريين الذين تستهدفهم سياسة الإصلاحات العميقة التي يقودها الرئيس في مختلف المجالات، والتي ستتواصل ميدانيا، حسب، حتى تحقق الجزائر أهدافها ضمن آفاق 2030/2020.

رسالته الأولى كانت للمواطنين، ضمن استكمال مسعى الإصلاحات، حيث أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن “النتائج جلية في عديد مجالات الحياة اليومية للمواطن والمتعامل الاقتصادي”، وذكر على سبيل المثال لا الحصر، الحالة المدنية والعدالة والسجل التجاري والجمارك، وغيرها، لكن الرئيس رفض أن تكون تلك المنجزات على أهميتها هي منتهى التطوع الوطني، مؤكدا أنه يتوجب “علينا تحقيق المزيد من التقدم على هذا الدرب.”

ولذلك أكد الرئيس، في رسالته الثانية، أن نجاح مسار تنوع الاقتصاد يتطلب الاستمرار “بعزم” في برنامج الإصلاحات، سواء على الصعيد المؤسسي والإداري أو في مجال الاقتصاد والمالية والبنوك، على حدّ قوله.

وفي رسالته الثالثة، لعدم التوقف عند عتبة ما تحقق من انجازات، استطرد رئيس الجمهورية يقول إن المستوى الذي بلغه تنوع الاقتصاد الوطني ليس بالهين، لكنه يبقى اليوم غير كاف من أجل إعادة توازن القيم المضافة القطاعية بشكل دائم وتشكيل خيار جاد للمحروقات من خلال ترقية صادرات السلع والخدمات.

أما الرسالة الرابعة، فقد جاءت لتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الوطنيين والأجانب على السواء، قصد ترقية الشراكة بين الطرفين خدمة للاقتصاد الوطني، حيث شدّد الرئيس على مواصلة المكافحة الصارمة للممارسات البيروقراطية، معتبرا أن مسار التنوع في الاقتصاد يتطلب مكافحة صارمة لكل أشكال التسيير والممارسات البيروقراطية، مبرزا ضرورة العمل أكثر على تحسين مناخ الأعمال.

وفي الرسالة الموالية، أكد الرئيس أنه من غير المقبول أن تثبط المبادرات والإرادات الحسنة والالتزام الوطني والمالي للمقاولين بفعل سلوكيات بيروقراطية أو منفعية، مذكرا بما تحقق في مجال التبسيط الإداري والتنظيمي من تقدم أكيد في إطار مسعى تحسين مناخ الأعمال الذي تمت مباشرته منذ سنوات.

أما الرسالة السادسة، فقد خصصها الرئيس للنموذج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر من أجل تنميتها في أفق 2030، إذ أوضح بوتفليقة أن الهدف من النهج الجديد المعتمد هو التصدي لمقتضيات الاقتصاد العالمي والتخفيف من آثاره وإقرار نمو على أسس "صحيحة ومستدامة".

كما جاءت الرسالة السابعة مبرزة معالم هذا المسعى الاقتصادي، بعد اندلاع أزمة البترول، والذي يتمثل أساسا في احتواء الاستثمارات في الهياكل الأساسية التي لا يكون لها، حسب رؤية الرئيس، صدى على قدرات الإنتاج والتخلص تدريجيا من عجز الميزانية وميزان المدفوعات وإضفاء الوضوح والشفافية على سياساتنا واستراتيجياتنا القطاعية ومواصلة تطهير مناخ الأعمال وترقية الصادرات، خاصة خارج المحروقات.

بينما شكّل عزم الجزائر على مواصلة تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مضمون الرسالة الثامنة، لاسيما في القطاعات والشعب ذات القيمة المضافة العالية، على غرار الطاقات المتجددة والصناعات الزراعية الغذائية والخدمات والاقتصاد الرقمي والنشاطات البعدية لقطاعي المحروقات والمناجم وكذا السياحة والمناطق اللوجيستية.

لتأتي الرسالة التاسعة بالتأكيد على المراجعة الجارية لقانون المحروقات، قائلا إن "هذا سيساهم بالتأكيد في تطوير شراكة رايح-رايح مع الشركات الأجنبية في هذا المجال"، موضّحا أن إرادة الجزائر هي جعل إطارها التشريعي والتنظيمي المسير لقطاعات النشاطات "أكثر جاذبية".

هذا وتضمن حوار الرئيس بوتفليقة لمؤسسة "أوكسفورد بيزنس غروب" رسالة عاشرة، تجاه القادة الأفارقة وشركاء القارة السمراء.

الرئيس بوتفليقة: التنوع الاقتصادي هدف "محوري" وغاية "لا مفر منها" (واج)

أكد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، أن تنوع الاقتصاد الوطني هدف "محوري" وغاية "لا مفر منها" وأن النتائج المحققة إلى حد الآن "ليست بالهينة" ولكنها تبقى "غير كافية".

ففي حوار نشر يوم الأربعاء (أمس) في تقرير سنة 2018 حول الجزائر لمكتب النصح الاقتصادي "أوكسفورد بيزنس غروب"، أبرز الرئيس بوتفليقة أن "التنوع الاقتصادي هدف محوري وغاية لا مفر منها بالنسبة لمسعانا الاقتصادي وتجسيده ليس سهلا لأنه يتطلب سياسات اقتصادية وصناعية وفلاحية ملائمة والوقت والمثابرة في تطبيقه".

واعتبر رئيس الدولة أن هذا التنوع "يستلزم أيضا حشد كافة الطاقات وجميع الفاعلين في التنمية سواء تعلق الأمر بالسلطات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية أو بالشركات الأجنبية التي يمكنها تقديم الكثير لاقتصادنا".

وأوضح أن الأمر يتعلق بالالتزام تم تبنيه منذ عدة سنوات ويجري تطبيقه ميدانيا.

وفي هذا السياق، ذكر الرئيس بمختلف برامج الاستثمار العمومي التي ساهمت في تدعيم شبكة الهياكل القاعدية واستحداث مناصب شغل وتهيئة فرص الاستثمار وتعزيز القدرة الشرائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن.

كما شدد بصفة خاصة على سياسات إعادة التوزيع الصناعي ودعم الاستثمار التي ساهمت في بعث و بروز نشاطات صناعية (الحديد والصلب والصناعة الصيدلانية والسيارات والصناعة الالكترونية والغذائية والاسمنت...).

و استطرده رئيس الجمهورية يقول "أن المستوى الذي بلغه تنوع الاقتصاد الوطني ليس بالهين لكنه يبقى اليوم غير كافيا من أجل إعادة توازن القيم المضافة القطاعية بشكل دائم و تشكيل خيار جاد للمحروقات من خلال ترقية صادرات السلع والخدمات".

مكافحة صارمة للممارسات البيروقراطية

وفي معرض حديثه، ركز رئيس الدولة على ثلاثة عوامل يتوقف عليها نجاح مسار التنوع.

ويتعلق الأمر، أولاً، بدور القطاع الخاص "الضروري لنجاح هذا المسار" يقول الرئيس بوتفليقة مؤكداً أن "التنوع لا يمكن أن يتحقق دون حضور قوي ونشيط للمؤسسة الخاصة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي".

ثانياً، فإن هذا التنوع، يضيف رئيس الجمهورية، لن ينجح إلا إذا ارتكز على تحسين نوعية التسيير الاقتصادي، ليس فقط على مستوى المؤسسات و الإدارات الاقتصادية للدولة بل أيضاً على مستوى المؤسسات العمومية و الخاصة.

ثالثاً، فهو يتطلب "مكافحة صارمة لكل أشكال التسيير و الممارسات البيروقراطية" يقول السيد بوتفليقة مشدداً على ضرورة العمل أكثر على تحسين مناخ الأعمال.

و أكد في هذا الإطار أنه "من غير المقبول أن تثبط المبادرات و الإرادات الحسنة و الالتزام الوطني و المالي للمقاولين بفعل سلوكات بيروقراطية أو منفعية" مذكراً بما تحقق في مجال التبسيط الإداري و التنظيمي من تقدم أكيد في إطار مسعى تحسين مناخ الأعمال الذي تمت مباشرته منذ سنوات.

وقال في هذا الشأن بأن "النتائج جلية في عديد مجالات الحياة اليومية للمواطن و المتعامل الاقتصادي (الحالة المدنية و العدالة و السجل التجاري و الجمارك...) و لكن علينا تحقيق المزيد من التقدم على هذا الدرب"، يقول رئيس الجمهورية.

كما يتطلب نجاح مسار التنوع الاستمرار "بعزم" في برنامج الإصلاحات سواء على الصعيد المؤسسي و الإداري أو في مجال الاقتصاد و المالية و البنوك، أضاف رئيس الجمهورية.

وفي رده على سؤال حول النموذج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر من أجل تنميتها في أفق 2030، أوضح الرئيس بوتفليقة أن الهدف من النهج الجديد المعتمد هو التصدي لمقتضيات الاقتصاد العالمي و التخفيف من آثاره و إقرار نمو على أسس "صحيحة و مستدامة".

وأردف يقول أن "هذا المسعى القائم على نموذج النمو الجديد المعتمد سنة 2016، قد زادت من ضرورته الملحة التغييرات غير المنتظمة لأسواق النفط التي تؤثر سلباً على توازناتنا المالية الداخلية منها و الخارجية".

واعتبر رئيس الجمهورية، أن هذا المسعى يتمثل أساساً في احتواء الاستثمارات في الهياكل الأساسية التي لا يكون لها صدى على قدرات الإنتاج و التخلص تدريجياً من عجز الميزانية و ميزان المدفوعات و إضفاء الوضوح و الشفافية على سياساتنا و استراتيجياتنا القطاعية و مواصلة تطهير مناخ الأعمال و ترقية الصادرات، خاصة خارج المحروقات، عن طريق أعمال أكثر تنظيماً و استهدافاً.

ارتفاع متوقع للنمو خارج المحروقات ما بين 2020-2030

و في سياق آخر، أوضح رئيس الجمهورية أن الجزائر ستواصل تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي لاسيما في القطاعات والشعب ذات القيمة المضافة العالية، على غرار الطاقات المتجددة و الصناعات الزراعية الغذائية و الخدمات و الاقتصاد الرقمي و النشاطات البعيدة لقطاعي المحروقات و المناجم و كذا السياحة و المناطق اللوجيستية.

أضاف يقول "ما ننتظره من هذا المسعى الجديد ليس فقط استعادة توازن الحسابات العامة تدريجياً و لكن، وخاصة بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2030، هو زيادة نمو الناتج المحلي الخام لاسيما خارج المحروقات و ارتفاع محسوس

للنتاج المحلي الخام للفرد وكذا زيادة كبير لحصة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية وكذا تحول لنموذجنا الطاقوي يسمح باقتصاد مواردنا غير المتجددة وتنوع الصادرات لدعم تمويل النمو".

غير أن نموذج النمو هذا الذي يجري تجسيده تدريجيا "يمكنه أن يعرف تعديلات ظرفية تملها تذبذبات الاقتصاد العالمي وضغوطاته، ولكنه سيظل محافظا على وجهته نحو اقتصاد منتج وفعال اجتماعيا ومتحرر تدريجيا من التبعية لعائدات صادرات النفط وحدها"، يقول رئيس الجمهورية.

وبخصوص المراجعة الجارية لقانون المحروقات، أوضح رئيس الجمهورية أن "هذا سيساهم بالتأكيد في تطوير شراكة رايح-رايح مع الشركات الأجنبية في هذا المجال" مؤكدا أن إرادة الجزائر هي جعل اطارها التشريعي والتنظيمي المسير لقطاعات النشاطات "أكثر جاذبية".

وعن دور الجزائر في تعزيز التعاون الافريقي البيئي، اعتبر الرئيس بوتفليقة أن الاستثمار في تطوير افريقيا يمثل "فرصة حقيقية يجب انتهازها" في عالم يواجه صعوبة في تحقيق نمو اقتصادي.

و استطراد يقول "نحن مقتنعون بأن النشاطات والامكانيات المتاحة استغلالها هي ملائمة لإقامة شراكات جديدة بين المؤسسات الجزائرية و الافريقية".

كما جدد الرئيس بوتفليقة مشاركة الجزائر "الفعالة" في المفاوضات حول انشاء منطقة تبادل حر قارية بغية تحرير الطاقات و تشجيع المبادلات و المساهمة بذلك في تحول هيكلتي للبلدان الافريقية.

تقرير مجمع أكسفورد 2018 : ينبغي على الجزائر تسريع تنويعها الاقتصادي (واج)



ينبغي على الجزائر تسريع تنويع اقتصادها لمواجهة سياق اقتصادي عالمي متقلب يتميز سيما بعدم استقرار السوق النفطية , حسبما أكده مكتب أكسفورد بيزنيس للأعمال في تقريره السنوي الأخير حول الجزائر والذي كشف عنه, أمس الأربعاء, بالجزائر العاصمة.

و يشير التقرير نفسه و الذي عرض بحضور, على التوالي, كل من وزراء الصناعة و المناجم و التجارة و كذا الاتصال, السادة يوسف يوسف و سعيد جلاب و كذا جمال كعوان, الى أن "تقلبات أسعار النفط التي لوحظت خلال 2018 و انخفاض احتياطات العملة الصعبة للبلد, تجعل من هذا التنوع أمرا لا مفر منه على أكثر من صعيد, لأجل ضمان استقرار نمو الاقتصاد الوطني على المدى القصير و الطويل".

و بحسب ذات المجمع, تعد كل من ترقية الاستثمارات الخاصة و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية, أعمال "أساسية", لأجل السماح بتطوير القطاعات الاستراتيجية, حيث يمكن للجزائر أن تعول على الامتيازات التنافسية, على غرار المنتجات الصيدلانية و مواد البناء و الفلاحة و كذا السياحة.

و في هذا السياق, نوه التقرير بتموقع الجزائر نحو شركاء جدد , لا سيما الصين و التي انضمت الجزائر الى " مبادرتها الحزام و الطريق " و تركيا, و التي من شأنها السماح بتعويض ركود الاستثمارات المنجزة من طرف الأوروبيين.

و يتضمن تقرير هذا المجمع البريطاني للخبرة الاقتصادية تحاليل شاملة حول مختلف القطاعات الاقتصادية التي تسمح " بإدراج الجزائر في سياق عالمي ومقارنة تطورها و فرصها", بحسب معديه.

و في قطاع الطاقة, خصص التقرير جزءا للمجمع سوناطراك الذي أطلق, خلال سنة 2018, استراتيجيته SH2030 و المدعمة بمخطط استثماري قيمته 55 مليار دولار أمريكي أفاق 2030.

و توضح الوثيقة نفسها أنه "ينبغي على القانون الجديد حول المحروقات و المرتقب للسنة 2019, مرافقة التحويل الذي تم الشروع فيه للقطاع الطاقوي الجزائري و ضمان الارتفاع بالإمكانات الوطنية لهذا القطاع".

أما في ما يخص قطاع الصناعة و المناجم, اعتبر مجمع أكسفورد بيزنس أن مشروع الفوسفات العملاق بشرق البلاد الذي تقدر قيمته ب 6 مليار دولار يمثل احد أهم المشاريع التي اطلقت بالجزائر في السنوات الأخيرة.

كما عرفت قطاعات اخرى اطلاق مشاريع مهمة على غرار الصناعة الصيدلانية و الاسمنت و كذا الصناعات الغذائية. و في قطاع المالية, أشار التقرير إلى "التطورات العديدة المسجلة سنة 2018, لا سيما السياسة الجديدة لبنك الجزائر, اطلاق الدفع الالكتروني و الاندماج المالي و قدرات انظمة التمويل الأخرى على غرار الصيرفة الاسلامية و الایجار المالي.

من جهة أخرى, لاحظ المجمع أن قطاع الفلاحة شكل سنة 2018 احد اهم العوامل لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

و في تعليقه على تقرير مجمع أكسفورد بيزنس, اعرب السيد يوسف عن "ارتياحه للتقدم الكبير المسجل في بعض القطاعات" و هو تقدم تم تحقيقه, على حد قوله, بفضل استقرار البلاد.

و مع هذا تبقى العديد من التحديات يتعين رفعها, يضيف الوزير, مشيرا على وجه الخصوص إلى تقلب اسعار البترول و المحيط الجيواستراتيجي.

من جهته, ابرز السيد جلاب "أننا في الجزائر على وعي بأن مصيرنا يكمن في تنوع نشاطاتنا الاقتصادية و مواردنا و كذا شركائنا", مبرزا أن "تحقيق اقتصاد النمو و الابداع و الامتياز و النمو الكبير و وحده الكفيل باستغلال مواردنا و الاستجابة لتحديات الغد على الصعيد الاقتصادي".

أما ممثل البنك العالمي, السيد دامبا با فلقد دعا خلال تدخله في النقاشات التي تلت عرض التقرير إلى تحرير المبادرات الاقتصادية من خلال تشجيع المزيد من المؤسسات و هو الأمر الذي من شأنه استحداث مناصب عمل مستقرة.

كما شكلت الندوة فرصة لعرض الطبعة الثانية ل "مؤشر مؤسسات مجمع أكسفورد بيزنس", و هي دراسة اجريت سنة 2018 و استهدفت 90 رئيس مؤسسة بهدف تقييم ثقة هؤلاء المسؤولين بخصوص الوضع الاقتصادي و افاق النمو في السنوات المقبلة.

و أظهرت نتائج هاته الدراسة أن 73% من رؤساء المؤسسات يتطلعون بشكل ايجابي أو ايجابي جدا تطور ظروف السوق في الاشهر ال 12 المقبلة مقابل 61% المسجلة في الطبعة السابقة للدراسة.

مؤكدات الأولوية الممنوحة للولايات المنتجة : أويحيى يجدد دعم الدولة لتنمية المناطق الفلاحية (المساء)

جدد الوزير الأول أحمد أويحيى عزم الحكومة على تنمية المناطق الريفية ودعمها بالوسائل والإمكانات الضرورية، واتخاذ التدابير اللازمة لإضفاء ديناميكية على القطاع الفلاحي في إطار الاستراتيجية الوطنية لترقية الفلاحة والتنمية الريفية.

ونقل الوزير الأول في رده على سؤال النائب محمد شلالى المرتبط بإجراءات ترقية المناطق الفلاحية بولاية المسيلة قرأه نيابة عنه الوزير المكلف بالعلاقات بين الحكومة والبرلمان محجوب بدة، نقل التزام الحكومة بمواصلة دعمها لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لترقية الفلاحة والتنمية الريفية عبر جميع ربوع الوطن، ومن ضمنها ولاية المسيلة، مضيفاً أن الحكومة تسهر على توفير الإمكانيات الضرورية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعطاء ديناميكية أكبر للقطاع الفلاحي وتنمية المناطق الفلاحية عبر الوطن.

وإذ اعتبر القطاع الفلاحي أحد الروافد الهامة والأساسية في استراتيجية دعم وتطوير الاقتصاد الوطني وخلق الثروة وتكريس التنمية الشاملة، أكد السيد أويحيى أن وعي الحكومة بهذه المميزات يجعلها تضيى الأولوية الخاصة والاهتمام اللازم لترقية قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، مثلما هو جلي في برنامج الحكومة ومخططات عملها. وفي سياق شرحه مخطط الحكومة في هذا المجال، ذكّر الوزير الأول بالمقاربة متعددة الأبعاد التي تعطي الأولوية والأسبقية للولايات المنتجة، خاصا بالذكر ولاية المسيلة.

واستشهد الوزير الأول في رده بالتدابير المتخذة من أجل دعم المربين والموالين وفك والعزلة عن المناطق الريفية، مبرزاً أهمية الدعم الذي استفادت منه ولاية المسيلة في هذا الإطار، ومنها مثلاً، توزيع خلايا لتربية النحل على المربين، قُدرت قيمتها بـ 15 مليون دينار، فضلاً عن توزيع مشاتل بقيمة 3,5 ملايين دينار، وبلوغ مساحة الأراضي المستغلة فلاحياً، مليون هكتار. كما ذكّر في نفس الصدد، بعمليات شق الطرق الفرعية لفك العزلة عن المداشر والقرى، والتي كلفت خزينة الدولة 75 مليون دينار، في حين تم في إطار توصيل الكهرباء الريفية، تخصيص 250 مليون دينار لتنفيذ هذه العمليات بالولاية.

تطوير البتروكيماويات: عدة مشاريع للشراكة في طور المفاوضات (واج)

صرح وزير الطاقة مصطفى قيتوني يوم الخميس بوهران أن عدة مشاريع للشراكة في إطار تطوير البتروكيماويات "توجد في طور المفاوضات".

وأبرز الوزير للصحافة على هامش زيارته لوهران بأنه "سيتم إطلاق عدة مشاريع في مجال البتروكيماويات في إطار الشراكة ونحن نتفاوض عليها حالياً"، مؤكداً اعتماد الجزائر على خيار تطوير البتروكيماويات بدلاً من تصدير الغاز الخام.

وأشار مصطفى قيتوني إلى أن تصدير غاز البوتان إلى تونس في "تزايد ملحوظ"، لافتاً إلى أن "تصدير الكهرباء يعد واقعا أيضاً".

وتستعد الجزائر في هذا السياق لتصدير الكهرباء مثلما أوضح الوزير دون تحديد آجال لهذه العملية، مشيراً إلى أن "محادثات جارية مع زبائن محتملين".

ومن جهة أخرى وردا عن أسئلة الصحفيين عن دور الجزائر في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ذكر السيد قيتوني بأن "بلدنا يعد أحد مؤسسي هذه المنظمة".

"تعد مساهمتنا في أوبك مهمة ، وهذا ، على وجه الخصوص ، بفضل مبادرة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في عام 2016 . وهو العمل الذي كلل بالنجاح لصالح دول أوبك في الوقت الذي كنا نشهد فيه صدمة نفطية"، يقول السيد قيتوني، مضيفاً أن "الجزائر تؤيد انضمام دول أخرى إلى أوبك".

عنابة: تسرب كميات هائلة من المياه إلى مركب سيدار الحجار وتوقيف مؤقت لمنشآته الصناعية (واج)

تم توقيف النشاط بالمنشآت الصناعية لمركب سيدار الحجار بعنابة بصفة مؤقتة ليلة أمس الخميس إلى الجمعة بعد أن غمرت المياه الفرن العالي و المفولدرات و باقي منشآت المركب بسبب الفيضان الذي عرفه وادي سيبوس, حسب ما علم يوم الجمعة من الرئيس المدير العام لذات المركب, شمس الدين معطا الله .
و أوضح ذات المسؤول بأن "تسرب المياه إلى المركب بدأ في حدود الساعة الحادية عشرة من ليلة أمس الخميس ليتواصل إلى حد الساعة" مردفاً بأن "علو المياه المتجمعة ببعض وحدات المركب بلغ بين أربعة إلى خمسة أمتار وغمر المناطق السفلى للفرن العالي و المفولدرات و مواقع تواجد الشبكات الكهربائية".
"وقد شرعت فرق الحماية المدنية في امتصاص المياه في حين لا تزال مياه مجرى برقوقة المار بمحاذاة المركب قبل أن تصب في وادي سيبوس تتجه نحو موقع المركب وتغمر وحداته", مثلما أفاد به ذات المسؤول الذي ذكر بأن "مركب سيدار الحجار سبق له وان تعرض لمثل هذا الفيضان سنتي 2001 و 2011 مما تسبب في تعطيل نشاطه الإنتاجي لعدة أسابيع".

و حسب المصالح المحلية للحماية المدنية فإن "وادي سيبوس الذي يصب بالبحر ويتلقى مياه مجاري عدة أودية تمر بتراب الولاية على غرار برقوقة و مبنوجة والحزام الوادي لمدينة عنابة يحتاج إلى عملية جهرل لتسهيل جريان المياه و تفادي الفيضانات".

و تتواصل حالياً عمليات امتصاص المياه من وحدات المركب وسط تجند لفرق الحماية المدنية و الفرق التقنية التابعة لمركب سيدار الحجار, حسب ما تمت الإشارة إليه.

الشروع في عملية رقمنة إدارات المالية لمجابهة التهرب الجبائي (واج)

كشف وزير المالية، عبد الرحمان راوية، يوم السبت من البليدة، عن مباشرة عملية رقمنة إدارات المالية وذلك في مسعى مجابهة التهرب الجبائي.

و أوضح السيد راوية، لدى إشرافه على الاحتفالات الرسمية الخاصة باليوم العالمي للجمارك (26 يناير من كل سنة)، أن "مصالحه باشرت عملية رقمنة إدارات المالية وذلك بهدف ضمان الاتصال الفعال بين مختلف أنظمة المعلومات الخاصة بهذا القطاع فضلا عن مجابهة التهرب الجبائي وزيادة إيرادات الميزانية".

ودعا الوزير، في هذا السياق، كافة موظفي القطاع للانخراط في مسار عصرنه الإدارة في إطار ممارسة مهامهم النبيلة. وقال المسؤول الأول عن القطاع أن "من شأن هذه العملية و تلك المتعلقة بالتسهيلات الجمركية التي أقرتها الجمارك الجزائرية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين المساهمة في القضاء على مختلف أشكال الممارسات البيروقراطية التي تؤثر على تطوير التجارة و المبادلات الخارجية".

و أضاف "أن التسهيلات الجمركية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين لا سيما المصدرين منهم ستساهم في تقليص الأعباء الجمركية من جهة و كذا تطوير عملية التجارة الخارجية من جهة أخرى"، مؤكدا على ضرورة محاربة كافة أشكال البيروقراطية و العمل على تحسين مناخ الأعمال.

و أردف الوزير أنه "من بين أهم العوامل التي ألح عليها رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في إطار مسعى ترقية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات هو التركيز على المحاربة الصارمة لكافة الممارسات البيروقراطية و كذا العمل

على تسهيل التبادلات التجارية المشروعة والعمل الفعلي على محاربة كل المبادلات التي من شأنها المساس بالاقتصاد الوطني و التماسك الاجتماعي ."

وفي هذا السياق، اعتبر ذات المسؤول أن تنوع الاقتصاد الوطني يشكل "تحديا" كبيرا يتم العمل على تطبيقه وهذا في إطار تنفيذ عدة إصلاحات على مستوى مختلف القطاعات ووفقا للأولويات المحددة ضمن برنامج رئيس الجمهورية، مشيرا إلى أن كل الأعمال و التدابير الهادفة إلى تطوير الصادرات "ترمي إلى المساهمة في استعادة التوازنات في ميزان المدفوعات."

وفي هذا الصدد، أكد السيد راوية أن الحكومة الجزائرية تولي أهمية بالغة لتطوير نشاط و عمل المؤسسة الجمركية كفاعل أساسي على مستوى الحدود هذا بالتنسيق مع كافة الفاعلين الآخرين المتدخلين في عملية التجارة الدولية لاسيما ضمن المسارين البنكي و اللوجستيكي.

للإشارة، فقد تم في إطار هذه الاحتفالات التي حضرها كل من المدير العام للجمارك، فاروق باحميد، ووزيرة البيئة و الطاقات المتجددة، فاطمة الزهراء زرواطي، وكذا الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، عبد المجيد سيدي سعيد، منح قرارات للمتعاملين الإقتصاديين المعتمدين تضمن لهم الاستفادة من الإجراءات الجمركية المبسطة وكذا منحهم الأولوية في معالجة البضائع عند نقطة المراقبة وهذا بعد التأكد من استيفائهم لجملة من الشروط و الإلتزامات. كما أشرف الوفد الرسمي على تدشين المقر الجديد لمفتشية أقسام الجمارك بالبلدية و تقليد الرتب لفائدة إطارات الجمارك.

حمودي: 15 يوما فقط لدراسة ملفات الإستفادة من قروض "الكناك" (النهار اونلاين)

قال محمد حمودي المدير العام للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "كناك"، أن 15 يوما فقط لدراسة ملفات الإستفادة من القروض. مضيفا أن تاريخ دراسة المشاريع منذ ايداع الملف وحتى تاريخ دراستها تقدر بـ 15 يوما وبعدها يتم عرض الملف على اللجنة.

خاصة وأن هنالك اطارات على المستوى المحلي لمتابعتهما، مؤكدا أنها ليست متوقفة بل الأمر يتعلق بصاحب المشروع أيضا. حيث يعمل الصندوق على وضع الملف على مستوى البنك، والشباب مجبر بإنشاء المؤسسة وإتمام الملف. مشيرا إلى أن تخصيص 20 بالمائة من الطلبات العمومية للمؤسسات المصغرة لا تمس كل القطاعات بل تخص الصفقات العمومية. على غرار مؤسسات اشغال البناء والخدمات وشريحة معينة هي التي تستفيد غير أن العديد من الشباب استفادوا من 20 بالمائة. مضيفا في ذات السياق إلى أن قطاع الفلاحة في صدارة الإستثمار من قبل الشباب خاصة في المناطق الداخلية.

"أونساج" و"كناك": إنشاء أزيد من 1.2 مليون منصب شغل مباشر عند نهاية 2018 (واج)



أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مراد زمالي، يوم السبت بالجزائر العاصمة، أنه تم إنشاء ما لا يقل عن 1.207.539 منصب شغل مباشر بفضل تمويل 532.451 مؤسسة مصغرة منذ اطلاق آليات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (أونساج) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (كناك).

وأبرز الوزير خلال افتتاح اللقاء الوطني للمدراء الولائيين لكل من آليات "أونساج" و"كناك" أن السنة الماضية لوحدها عرفت انشاء 22.450 منصب شغل مباشر بفضل تمويل مشاريع 9.009 مؤسسة مصغرة، 5.535 منها كانت في إطار آلية "أونساج" سمحت بخلق 13.852 منصب شغل.

وأضاف السيد زمالي أن تمويل مجمل مشاريع "أونساج" في سنة 2017 (4.406) قد تم من خلال سداد القروض، في حين شكلت المشاريع الممولة بهذه الآلية في عام 2018، نسبة 74 بالمائة من مجمل المؤسسات المصغرة التي أنشأت. وقال أن نسبة سداد القروض الممنوحة في إطار هذه الآلية قد بلغت 84 بالمائة في عام 2018.

أما بخصوص طبيعة النشاطات، أشار أفاد الوزير إلى "تراجع" الخدمات، التي انخفضت من 86 بالمائة في مجمل المشاريع الممولة عام 2011 إلى 20 بالمائة سنة 2017، ثم 17 بالمائة بعد ذلك في 2018، وهذا في إطار دعم تشغيل الشباب. في مقابل ذلك، سجلت المشاريع المتعلقة بالفلاحة والصيد البحري والأشغال العمومية والصناعة نموا من 31 بالمائة عام 2011 إلى 67 بالمائة سنة 2017 ثم 69 بالمائة في 2018.

وفيما يتعلق بطبيعة المستفيدين من هذه القروض، أعرب الوزير عن ارتياحه لارتفاع حصة المتخرجين من قطاع التكوين المهني من 16 بالمائة سنة 2011 إلى 61 بالمائة في 2018، في حين ارتفعت نسبة الجامعيين من 7 بالمائة في 2011 إلى 36 بالمائة عام 2018.

ولدى تطرقه للشق المتعلق بنسبة التمويل، أكد السيد زمالي أن مجمل المشاريع الممولة في حدود 5 مليون دج بالنسبة لآلية "أونساج" قد مثلت نسبة 83 بالمائة من مجمل المشاريع منها 10 بالمائة بمبلغ يقل عن 1 مليون دج، و26 بالمائة بمبالغ تتراوح ما بين 1 و2 مليون دج، و46 بالمائة مُمولت ما بين 2 و5 مليون دج و17 بالمائة ما بين 5 و10 مليون دج.

لا وجود لـ "متابعات قضائية" ضد المستفيدين

بعد أن جدد التأكيد على أن "أغلبية الشباب المستفيدين من القروض قد سددها أو هم بصدد القيام بذلك بل وأن البعض سدد بشكل مسبق" فند الوزير "الاشاعات" المتداولة حول القيام بـ "متابعات قضائية" ضد المستفيدين الذين لم يتسن لهم تسديد قروضهم في الأجل القانونية. وأضاف في ذات الصدد أن مصالح دائرته الوزارية "تعمل بتشاور مع مسؤولي البنوك على مساعدة الشباب على إيجاد حلول عملية للصعوبات التي تعترضهم".

كما أعرب الوزير عن "استعداد" السلطات العمومية "لمرافقة" الشباب عبر ترتيبات "لا تتعارض مع المنطق الاقتصادي" الذي تقوم عليه هذه الأجهزة مشيرا إلى "إعادة النظر" في أجال التسديد مع "مراجعة" غرامات التأخير و النسب المصرفية.

في ذات السياق، دعا الوزير المعنيين إلى التقرب من مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة بغرض "إعادة بعث" نشاطاتهم، معتبرا أن "أهم مكسب" تحقق بفضل هذه الأجهزة هو ترسيخ "روح المبادرة والمقاولاتية" لدى الشباب.

كما دعا المسؤولين المحليين المكلفين بتطبيق هاذين الجهازين إلى تشجيع تشغيل الشباب و انشاء المؤسسات المصغرة مع أخذ بعين الاعتبار "الوسائل الاقتصادية و الاحتياجات" الخاصة بولاياتهم.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: رفع سن المستفيدين إلى 55 سنة (واج)

أكد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مراد زمالي، اليوم السبت بالجزائر العاصمة ان السن المحدد للاستفادة من تسهيلات و مزايا جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ستمدد و ستنقل من 50 الى 55 سنة. وأوضح الوزير انه "تقرر تمديد السن المحدد للاستفادة من جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الى 55 سنة عوض 50 سنة، حيث تم مؤخرا الموافقة على اقتراح تعديل النصوص القانونية المسيرة لهذا الجهاز في انتظار صدور المرسوم الرئاسي في الجريدة الرسمية".

وأشار السيد زمالي خلال افتتاح اللقاء الوطني للمدراء الولائيين لجهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الى ان هذا الاجراء الجديد سيسمح للأشخاص من هذه الفئة العمرية (55 سنة) من "الاستفادة" من التسهيلات و المزايا التي يمنحها الصندوق و الاستفادة من "تجارهم و كفاءاتهم المهنية" في مؤسساتهم المصغرة.

كما دعا المسؤولين المحليين المكلفين بتسيير الجهازين إلى "إعلام" الشباب و البطالين بالتعديلات الاخيرة الخاصة بتسيير هذه الاخيرة و كذا "تعزيز" التعاون بين هذه الآليات بغية "توحيد جهودهم" من اجل "استعمال امثل للإمكانيات المادية و البشرية" الموضوعة تحت تصرفهم.

وأضاف الوزير معتمدا على معطيات احصائية انه بفضل تمويل 3474 مؤسسة مصغرة في سنة 2018 يكون الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد ساهم في توفير 8598 منصب شغل مباشر وإطلاق مشاريع بنسبة سداد قدرت ب62%. وسمحت هذه التسهيلات -حسب السيد زمالي- بتمويل 40% من المشاريع المدرجة خلال السنة المنقضية علما ان تلك التابعة لقطاع الفلاحة قد انتقلت من 3% في سنة 2011 الى 3ر46% سنة 2017 ثم الى 8ر51% سنة 2018 في حين ان النشاطات المرتبطة بالصناعات التقليدية قد عرفت ارتفاعا حيث انتقلت من 2ر2% سنة 2011 الى 21ر2% سنة 2018.

بالمقابل عرف عدد المشاريع المنشأة في مجال الخدمات (منها النقل) -يضيف الوزير- انخفاضا منتقلا من 5ر87% سنة 2011 الى 2ر13% سنة 2017 ثم إلى 8ر9% سنة 2018.

أما فيما يخص مبالغ القروض الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقد أكد ذات المسؤول أن 37ر82% من المشاريع المنشأة منذ إطلاق الصندوق قد مولت في حدود اقل من 5 مليون دينار.

وخلص في الاخير إلى التأكيد بان 4ر25% من المشاريع قد خصصت لها قروض تتراوح بين 1 الى 2 مليون دينار و 99ر24% من 2 الى 3 مليون دينار في حين ان 3% من مجموع المشاريع فقط قد استفدت من قروض تزيد عن 9 مليون دينار جزائري.

الجزائر بحاجة إلى هيئة مكلفة بترقية الوجهة السياحية (الإذاعة الجزائرية)

توجت الجلسات الثالثة للسياحة قبل ثلاثة أيام بعدة توصيات كانت خلاصة للورشات الأربع التي شرحت طيلة يومين من النقاش بين الفاعلين واقع ورهانات قطاع السياحة في الجزائر.

ويبقى على المهتمين تنفيذ هذه التوصيات لتحقيق إقلاع حقيقي في هذا القطاع الحيوي، ويرى في هذا الخصوص مدير الوكالة الوطنية لتطوير السياحة نورالدين ندري "أن المطلوب هو التعامل مع الجزائر كوجهات سياحية ومن خلال

الجلسات نسعى الى إعادة تكييف بعض المتطلبات من النتائج سواء كانت لها علاقة بالاستثمار او غيرها كذلك تتمين كل القدرات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر".
وعن النقائص التي ما تزال مطروحة حسب ما جاء في توصيات الجلسات الوطنية الثالثة للسياحة يقول مدير الترقية السياحية بوزارة والصناعة التقليدية"لقد تم تسجيل بعض النقائص التي مازالت عالقة لحد الآن ومنها نقص الموارد المالية لترقية الوجهة السياحية للجزائر.
ومن بين النقائص أيضا عدم وجود هيئة مكلّفة بترقية الوجهة السياحية للجزائر ولذلك تم اقتراح هيئة مكلّفة بتسيير المقصد السياحي الجزائري وطنيا كما يلاحظ أيضا نقصا في جودة التكوين".

بنوك/مالية/تأمينات

لوكال يطمئن بشأن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي : بنك الجزائر يطبّق أدوات كافية لتحديد الزيادة في السيولة (المساء)

أكد محافظ بنك الجزائر محمد لوكال، أن البنك المركزي قام بتطبيق أدوات السياسة النقدية الكافية لتحديد أي زيادة في السيولة الناتجة عن عمليات التمويل غير التقليدية، مشيرا في هذا الإطار إلى أنه تم في جانفي 2018، إعادة تشغيل عمليات السوق المفتوحة لاستيعاب السيولة عند مستويات استحقاق مختلفة، (24 ساعة، أسبوع واحد وشهر واحد)، كما تم رفع نسبة متطلبات الاحتياطيات مرتين، من 4 بالمائة إلى 8 بالمائة في جانفي 2018، ثم من 8 بالمائة إلى 10 بالمائة في جوان 2018.

وفيما يتعلق بالآثار النقدية لهذه الاستراتيجية أشار لوكال، في حوار نشر بتقرير "ألجيريا 2018"، إلى أن السيولة داخل سوق ما بين البنوك والتي انخفضت بشكل حاد بين نهاية 2014 وأكتوبر 2017، بسبب العجز الكبير في ميزان المدفوعات ارتفعت مرة أخرى إلى 1400 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017.

ومن أجل منع أي صدمات تضخمية محتملة ناجمة عن زيادة السيولة فإن هذه السياسة النقدية لامتنعاص السيولة اعتمدت . حسب السيد لوكال . على الأدوات التي تقوم بتقييم مستوى السيولة والتنبؤ به، وبالتالي "تتيح للبنك تحديد المبالغ التي يمكن امتصاصها من أجل الحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطيات الحرة داخل النظام المصرفي".
وذكر نفس المسؤول بأن التمويل غير التقليدي يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي تغطية العجز المالي، وتمويل الدين العام الداخلي وتوفير الأموال للصندوق الوطني للاستثمار، مشيرا إلى أنه في جوان 2018، بلغ إجمالي موارد التمويل هاته 3600 مليار دينار، منها 2200 مليار دينار تم طبعها خلال الربع الرابع من عام 2017، و1400 مليار دينار خلال الربع الأول من عام 2018.

كما أكد أن الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 تخصص لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإعادة التوازن الميزاني للاقتصاد الوطني بما في ذلك العجز المحلي والخارجي، حيث سيتعين لذلك . حسب . وضع هذه المجموعة من التعديلات والإصلاحات في الاقتصاد الكلي، "موضع التنفيذ تدريجيا على مدى السنوات الخمس المقبلة، من أجل توفير مناصب عمل دائمة ونمو اقتصادي شامل".

وحول إضفاء مرونة على سياسة الصرف وتحويل العملة الأجنبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أشار لوكال، إلى أن العملة الوطنية قابلة للتحويل بالكامل لجميع معاملات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مذكرا بأن الجزائر

اعتمدت في عام 1997 المادة الثامنة من صندوق النقد الدولي، والتزمت بعدم فرض قيود على أسعار الصرف في هذه العمليات.

أما فيما يتعلق بالعمليات المالية لميزان المدفوعات فإن الإطار التنظيمي للعملة الأجنبية في الجزائر. كما أوضح . يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر. فضمن التشريعات الحالية للاستثمار الأجنبي "هناك أنظمة لنقل الأرباح الموزعة على رأس المال الأجنبي المستثمر، بما في ذلك إعادة استثمار أرباح الأسهم، بالإضافة إلى العائدات من التنازل أو التصفية." في المقابل اعترف محافظ بنك الجزائر، بأنه من أجل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر "والتي لا تزال في الوقت الحالي عند مستويات منخفضة (نحو 1,2 مليار دولار في عام 2017)، ستحتاج الجزائر إلى التركيز بشكل أكبر على التحديات الأخرى.

وأكد في هذا الخصوص أن البلاد تتخذ إجراءات مستمرة لتحسين بيئة الأعمال بهدف تعزيز جاذبية اقتصادنا للمستثمرين الأجانب الخارجيين.

تعاون وشراكة

الدورة الـ 9 للجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية-الروسية من 28 إلى 30 يناير بموسكو (واج)

أعلن وزير الشؤون الخارجية، عبد القادر مساهل، يوم الخميس بالجزائر العاصمة، أن الدورة الـ 9 للجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية-الروسية ستعقد من 28 إلى 30 يناير بموسكو وستتوج بخارطة طريق من شأنها تحديد أولويات التعاون.

و أوضح السيد مساهل أثناء ندوة صحفية مشتركة مع وزير الشؤون الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن "أولويات التعاون بين البلدين ستحدد أثناء الدورة الـ 9 للجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية-الروسية، المقررة في موسكو من 28 إلى 30 يناير 2019".

و أكد أن هذا اللقاء "سيسمح بإعداد خارطة طريق لمتابعة تنفيذ الأهداف التي ستقرر" أثناء الدورة الـ 9. و بعد ان جدد إرادة البلدين في تنويع مجالات التعاون الثنائي و تكثيف المبادلات التجارية و الاستثمارات، أكد السيد مساهل أنه تحدث "مطولا" مع نظيره الروسي حول "ضرورة إعطاء مضمون اقتصادي قوي لهذه العلاقة الثنائية لكي تكون "شاملة أكثر" استجابة "لطموحات الشعبين و الحكومتين".

و أشار في هذا الصدد إلى أهمية "تعزيز التشاور حول المسائل الطاقوية"، لاسيما فيما يتعلق بالأسعار و استقرار السوق. و كان رئيس الدبلوماسية الروسية قد حل مساء أمس الأربعاء بالجزائر العاصمة في زيارة تدوم يومين بدعوة من نظيره الجزائري عبد القادر مساهل.

و تندرج هذه الزيارة "في إطار الحوار السياسي المنتظم و التشاور الدائم القائمين بين البلدين منذ التوقيع على اعلان الشراكة الاستراتيجية المشترك بين الجزائر وفدرالية روسيا في 2001.

كما تندرج زيارة وزير الشؤون الخارجية الروسي في سياق يطمعه التطور المستمر للحوار السياسي و التعاون بين البلدين عشية انعقاد الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية المختلطة الجزائرية-الروسية.

جلا ب : مراجعة التنظيم القانوني المسير لتجارة المقايضة لإعطائها أكثر فعالية (واج)

كشف وزير التجارة السيد سعيد جلاب يوم الخميس بالجزائر ان دائرته الوزارية تعكف على إعادة النظر في التنظيم القانوني الحالي المسير لتجارة المقايضة من اجل إعطائها أكثر فعالية و مردودية للاقتصاد الوطني. وخلال رده على الأسئلة الشفوية بالمجلس الشعبي الوطني , اوضح السيد جلاب ان إعادة النظر في التنظيم القانوني الحالي لتجارة المقايضة سيكون من خلال تعديل القرار الوزاري المشترك و إدراج مواد جديدة تدخل ضمن تجارة المقايضة استجابة لمطالب الفاعلين في هذا المجال. وأشار الوزير ان هذا التعديل سيضفي لا محالة المزيد من التوازن على المبادلات التجارية المتعلقة بتجارة المقايضة و جعلها أكثر مردودية.

وفي هذا السياق تابع الوزير يقول انه تم إنشاء فوج عمل مشترك على مستوى وزارة التجارة يضم كل من قطاعات التجارة و الداخلية و الخارجية و الفلاحة و السياحة و الجمارك و بنك الجزائر مشيرا انه تم عقد عدة اجتماعات بمقر وزارة التجارة للتكفل بأبرز انشغالات سكان المناطق الجنوبية و الحدودية و سلطاتها المحلية و ايضا لدراسة المقترحات التي من شأنها تفعيل تجارة المقايضة في المناطق الحدودية. و من بين هذه المقترحات ذكر الوزير مراجعة قائمة المواد المعنية بالمقايضة وزيادة حجم عمليات الدخول و الخروج عبر الحدود و ادراج دولة موريتانيا في قائمة الدول الحدودية المعنية بتجارة المقايضة بعد ان كانت مقتصره على دولتي النيجر و مالي و ذلك بعد فتح المعبر الحدودي مع موريتانيا عبر ولاية تندوف. و تابع جلاب يقول انه تم اقتراح إدراج تعديل قانوني جديد ينظم بموجبه سير التظاهرات الاقتصادية الكبرى على غرار تظاهراتي "اسهمار" و "الموقار".

بالإضافة إلى هذا، أشار الوزير أن قطاعه يعمل على دراسة الكيفيات التي تسمح بتأطير أمثل لعمليات منح السجلات التجارية للبيع بالجملة للتجار الناشطين على مستوى الولايات الحدودية و ذلك لترقية تجارة المقايضة بصفة خاصة وترقية الصادرات خارج المحروقات نحو دول الجوار بصفة عامة.

وفي سياق اخر كشف الوزير ان قطاعه بصدد تنظيم ملتقى "اسهمار" في ولاية تمنراست يضم متعاملين اقتصاديين جزائريين من كل ولايات الجنوب و متعاملين نيجريين و ماليين و هذا في بداية شهر مارس المقبل . و في رده عن سؤال للنائب لحسن عريبي (حزب جبهة العدالة و التنمية) حول عدم فصح وزارة التجارة عن النتائج التحليلية المخبرية للمكمل الغذائي "رحمة ربي" , اوضح الوزير ان المكملات الغذائية لا تشترط أية رخصة من وزارة التجارة لصناعتها و استيرادها و تسويقها مشيرا أنها تخضع لمنظومة القوانين المنظمة للنشاط تجارة المنتجات الغذائية من حيث الرقابة و حماية المستهلك.

و في هذا السياق ذكر الوزير أن وزارة الصحة صنفت هذا المنتج ك "مكمل غذائي" و ليس ك "دواء لمرضى السكري" مشيرا ان مصالح قطاعه قامت بالسحب المؤقت للمنتج من مسار الاستهلاك بهدف التحقيق . و كشفت التحاليل المخبرية لهذا المنتج -حسب الوزير- ان هذا الاخير غير مطابق للقانون المطبق على هذا النوع من المنتجات الغذائية .

و أضاف الوزير يقول أنه من الجانب الاجرائي و لحد الآن فالقضية لاتزال مطروحة على مجلس الدولة و لم يتم الفصل فيها بعد.

وفي رده عن سؤال آخر للنائبة حليلة زيدان (حزب جبهة المستقبل) حول إمكانية تحويل السجل التجاري من شخص طبيعي إلى شخص معنوي, أوضح الوزير أن القانون التجاري الجزائري يفرق بين الشخص الطبيعي و المعنوي بحيث أنهما مستقلان استقلالية تامة عن بعضهما, مشيرا ان كل منهما يخضع لإجراءات و شروط مختلفة سواء أثناء المعاملات التجارية او عند الحصول على مستخرج السجل التجاري.

و أوضح الوزير أن الشخص الطبيعي لا يخضع عند ممارسة نشاطه التجاري إلى أي نوع من الشروط الخاصة كالمقر الاجتماعي ورأس المال و التسمية فيكفي فقط عن تعبيره لإرادته لممارسة التجارة و تقديم ملف لدى مصالح السجل التجاري.

أما الشخص المعنوي -يضيف الوزير- فإنه ملزم باستفاء بعض الشروط المرتبطة بطبيعته كشركة لاسيما اختيار تسمية الشركة و إعداد القانون الأساسي للشركة و إشهار القانون الأساسي في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية ثم إتمام إجراءات القيد في السجل التجاري .